

تقارير ندوات قرطبة

تقرير ورشة العمل حول ترقية السلم في الساحل

1 - 3 سبتمبر 2014

الكاتب | الأخضر غطاس

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2014

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

تقرير ورشة العمل حول ترقية السلم في الساحل

نواكشوط، موريتانيا

3 سبتمبر / أيلول 2014

الكاتب: الأخضر غطاس

تصميم: أمين لخضر

يمكن الاطلاع على نسخة من هذا التقرير بالعربية والانجليزية في موقع مؤسسة قرطبة على الانترنت.
الآراء الواردة في تقارير ندوات قرطبة هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر فريق مؤسسة قرطبة.
تقارير ندوات قرطبة هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف، يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

تم عقد ورشة عمل تعزيز السلم في منطقة الساحل في نواكشوط، موريتانيا من 1 إلى 3 سبتمبر 2014 في إطار برنامج نواة " شمال أفريقيا و غرب آسيا في تحوّل " التابع لمؤسسة قرطبة بجنيف بالتعاون مع وزارة الإتحاد السويسري للشؤون الخارجية.¹ شكل الاجتماع المرحلة الرابعة من مشروع الساحل متعدد المراحل الذي انطوى على إعداد ورقة بحثية حول خطوط التوتر في منطقة الساحل، و تنظيم اجتماع لخبراء تم عقده في جنيف في الفترة ما بين 29-30 جانفي 2014، حيث أوصى المشاركون بضرورة القيام بأربعة بعثات ميدانية و التي شملت بالفعل كلاً من موريتانيا، النيجر، و تشاد في 2013-2014. بناءً على التوصيات المتوصل إليها خلال هذه الأنشطة، جمعت ورشة العمل هذه 19 مشاركاً من موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد من أجل: (أ) تحديد الخبراء و تعميق فهم و تحليل الخلافات ذات البعد الديني. (ب) إنشاء قاعدة للخبراء والجهات الفاعلة مع التركيز على الخلافات ذات البعد الديني. (ج) تحديد نقاط الدخول المحتملة لمبادرات تعزيز السلم.

ركزت المناقشات على منع العنف و التعامل مع التطرف الديني للشباب مع دراسة حالة مبادرة الحوار الموريتانية 2010، و حركة إزالة داخل المشهد الديني في النيجر و علاقتها مع شمال نيجيريا إلى جانب الخلاف في مالي و تأثيره الإقليمي. علاوة على ذلك، تلقى المشاركون تدريباً حول مفاهيم تحويل الخلاف وأدوات التحليل. يمكن تلخيص نتائج و توصيات ورشة العمل على النحو التالي:

1. مالي: أوصى المشاركون بضرورة مواصلة التبادل من أجل إطلاق حوار بين المجتمعات المحلية من خلال علماء الدين والمجلس الإسلامي الأعلى.
2. موريتانيا: نظراً للطبيعة الملحة للتوترات العرقية و تهديد الوحدة الوطنية، نصح المشاركون بإطلاق مساحة للحوار بين الجهات المعنية الموريتانية لمعالجة مسألة التنوع والمواطنة.
3. تمّ اقتراح تنظيم ورشة عمل للساحل عبر إقليمية تركز على فهم حركة بوكو حرام. اعتقد أحد المشاركين بأنه نظراً لإمام علماء الدين الموريتانيين بأصول الفقه الإسلامي، فإنّ موريتانيا تشكل أفضل مكان لإطلاق حوار حول المسائل الفقهية بين علماء المنطقة و خارجها لمنع العنف.
4. من أجل التصدي للتوترات بين المجموعات الإسلامية (السلفية / الصوفية، وما إلى ذلك)، اقترح المشاركون إقامة ورشات عمل تدريبية و مساحات للحوار خاصة بكل بلد والتي يتم اختتامها بمؤتمر إقليمي يجمع العلماء يهدف إلى تعزيز السلم.

¹ يهدف نواة (شمال أفريقيا و غرب آسيا في تحوّل)، برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف، إلى تطوير فهم جماعي متبادل لمبادرات تحويل الخلافات. حيث يركز على الديناميات التي تقع في مفترق طرق المسارات الاجتماعية و السياسية و الدينية لاسيما في شمال أفريقيا و الشرق الأوسط و/أو تلك التي تخص المسلمين في الغرب. يتمثل الهدف العام لنواة في تعزيز القدرات و الآليات على المستوى المحلي بما في ذلك دعم المبادرات المحلية الرامية إلى تحويل الخلافات السياسية ذات البعد الديني العنيفة أو التي يحتمل أن تصبح عنيفة و الإسهام بذلك في (1) التحولات السلمية في منطقة شمال أفريقيا و غرب آسيا؛ و (2) التعايش السلمي في المناطق التي مسها "الربيع العربي" (مثلا الساحل)

2	ملخص تنفيذي
3	محتويات التقرير
4	1. مقدمة
5	2. التوترات الإسلامية البينة في تشاد
6	3. الوقاية من العنف والتعامل مع الشباب المتطرفين: مبادرة 2010 الحوارية في السجون الموريتانية
7	4. حركة إزالة داخل المشهد الديني في النيجر و علاقتها مع شمال نيجيريا
8	5. التأثير الإقليمي للخلاف في مالي
10	توصيات
11	ملحق: تدريب حول مفاهيم تحويل الخلاف وأدوات تحليل الخلاف

كان للانتفاضات التي جابت العالم العربي منذ نهاية عام 2010 بالغ الأثر على منطقة الساحل، خصوصاً بعد الحرب في ليبيا. و لعل أكثر ظاهرة ملفتة للنظر في هذا الخصوص هي تلك المتعلقة بحركة المقاتلين و الأسلحة من هذا البلد إلى البلدان المجاورة ، ما شكل تحدياً لاستقرار في شمال مالي ، وإلى حد أقل منه في شمال النيجر. و عليه فإنّ التدايعات البشرية و المادية للأزمة الليبية فاقمت مشاكل عدّة يواجهها الساحل منذ مدّة طويلة. إنّ الانعكاسات تصب أيضاً في الإتجاه الآخر ، حيث أنّ استقرار الدول المجاورة في شمال أفريقيا يتأثر مباشرة بالتوترات في منطقة الساحل ، ماله أثر غير مباشر على أوروبا. و عليه فإنّ إدراك التفاعل المتبادل بين منطقة شمال أفريقيا ومنطقة الساحل دفع بمؤسسة قرطبة بجنيف وشركائها إلى إيلاء اهتمام خاص بمنطقة الساحل.

يركز برنامج منطقة الساحل على تعزيز القدرات والآليات اللازمة لتحويل الخلافات السياسية العنيفة أو تلك التي يحتمل أن تؤدي إلى العنف في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/ أو تلك التي تشمل المسلمين في الغرب. وتتمثل أهدافه في تطوير فهم جماعي مشترك للرهانات، من هي الجهات الفاعلة ذات الصلة وكيفية معالجة المشاكل التي تمّ تحديدها، بغية الإسهام في تعزيز قدرات الفاعلين ذوي الصلة في تحويل الخلاف، ومن أجل تنسيق شبكة تجمع هؤلاء الفاعلين تعمل "كفضاء للوساطة"، وكذلك من أجل المساهمة في مبادرات تحويل الخلاف التي تتناول خلافات معينة وتعزز المواطنة.

سعت ورشة العمل هذه إلى تحقيق الأهداف الملموسة التالية: تحديد الخبراء، جمع وتحسين حالة معرفة وتحليل الخلافات ذات البعد الديني، وتوطيد الفرضيات والمفاهيم. ثانياً، إنشاء أرضية للخبراء والجهات الفاعلة تركز على الخلافات ذات البعد الديني. وأخيراً، تحديد نقاط الدخول المحتملة لمبادرات تعزيز السلم.

جمعت ورشة العمل 19 مشاركاً من موريتانيا، مالي، النيجر، وتشاد. وقد عقدت مداورات جلسات الورشة حسب قاعدة تشاتام هاوس. ركزت الجلسات أساساً على المواضيع التالية: التطرف الديني العنيف في أوساط الشباب السلفي على المستوى الوطني والإقليمي. الجانب الإقليمي والعابر للحدود للأزمة المالية. ديناميات المشهد الديني في جنوب النيجر، وخاصة حركة إزالة وعلاقتها بالوضع في شمال نيجيريا. العلاقات الإسلامية البينية في تشاد وسائر المنطقة.

كان للتغيير السياسي في تشاد في 1990 الذي أقر التعددية الحزبية انعكاس على المشهد السياسي حيث أدى إلى تنوع الأطياف الإسلامية. و منذ ذلك الحين، تميز المشهد الإسلامي في تشاد بتواجد جماعات و منظمات متنوعة ذات انتماءات مذهبية مختلفة. يعد التيار التجاني الصوفي الأكبر في البلاد و يهيمن على الهياكل الرسمية التي تمثل المسلمين في تشاد. و مع ذلك توجد تيارات و مجموعات إسلامية أخرى التي تشمل أنصار السنة المحمدية، و مجموعة الدعوة و التبليغ، و جماعة سنوسي الصوفية، الموجودة أساساً في شمال البلاد. تتواجد أيضاً المجموعة القادرية الصوفية، ولكن بحجم أقل. بعودة الطلبة التشاديين الدارسين في إيران، في أعقاب التوقيع على اتفاق التعاون الثقافي بين البلدين، بدأت طائفة شيعية جديدة صغيرة في التأسيس لنفسها في تشاد، حيث ظهرت للعيان من خلال المراكز الثقافية والتعليمية.

في عام 1993 وصلت التوترات الإسلامية البيئية الدائرة بين التيار الصوفي التجاني و جماعة أنصار السنة إلى مستوى لم يسبق له مثيل، تبعثها الموافقة على ميثاق للتعايش السلمي بين الجماعات الإسلامية من قبل الرئيس إدريس ديبي. كانت مسألة تمثيل المسلمين التشاد من قبل مجموعات مختلفة، واحدة من الأسباب الرئيسية لنشوب مثل هاته التوترات. و رأى مشارك موريتاني أن ما بإمكانه حل الخلافات القائمة على أسس دينية ليس الحوار بين التكنوقراط و المؤسسات، و إنما الحوار فيما بين المرجعيات الدينية التي تتناول هذه التوترات. و أوضح عالم من النيجر أن احتكار تمثيل الإسلام يعد قضية مشتركة في جميع أنحاء منطقة الساحل: تطرح مسألة معالجة هذه المسألة تحديات قانونية.

و أشار خبير موريتاني آخر في شؤون الساحل إلى أنه على الرغم من اعتماد التعددية السياسية و الديمقراطية من قبل بعض دول الساحل إلا أن هذه التعددية السياسية بقيت محصورة في المجال السياسي، و لم تشمل المجال الديني، الذي كان ينبغي أن ينشأ مؤسسات منتخبة، و أن ينتخب رئيساً للمجالس الدينية العليا مع تحديد شروط التنصيب و الولاية.

أثرت العوامل الإقليمية والجغرافية السياسية سلباً على حالة العلاقات الإسلامية البيئية للمجموعات. في عام 1996، تم حظر عدد من المنظمات الإسلامية بسبب الاشتباه في وشوك تشكيل حزب إسلامي جديد في تشاد مدعوم من الحكومة السودانية. أُلقت أحداث 9 سبتمبر ببوادر شك و ريبة في عدد كبير من

المنظمات الإسلامية غير الحكومية، تشادية وعربية، ما أدى إلى حظرها و تصنيفها في قوائم سوداء. وترت هذه التطورات الإقليمية والعالمية العلاقات بين الجماعات الإسلامية وخاصة مع المجلس الإسلامي الأعلى، المتمثل في الهيئة الرسمية التي تمثل الإسلام في البلاد. وقد كان لهذا الواقع أثر على العلاقات بين المسيحيين والمسلمين أيضاً. وأشار أحد المشاركين التشاديين إلى الكيفية التي أثّرت بها هذه التوترات على الجهود المبذولة من أجل إقامة حوار بين المسلمين والمسيحيين. و أدت إلى إلغاء مؤتمر

حول مكانة تشاد في العالم العربي/الإسلامي. و أوضح المشارك التشادي إلى أنه بالنظر للتوترات فإن الكنيسة في تشاد " ليس بإمكانها التعامل مع الجمعيات الإسلامية بخلاف المجلس الإسلامي".

تؤثر التوترات بين الكنائس في تشاد كذلك على العلاقات مع المسلمين. وأوضح أحد المشاركين أن المواقف الإنجيلية تجاه المسلمين وترت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وهذا هو سبب اتخاذ الكنيسة الكاثوليكية لمبادرة لخلق مساحة حوار بين الطائفتين من أجل تعزيز التسامح، ليس فقط بين العقائد وإنما لتشمل أيضاً غير الموحدين. و انطلاقاً من هذه الروح قام مركز المنى بعدد من المبادرات التعليمية و الخدمات الاجتماعية. على المستوى الفكري، تم عقد مؤتمر حول اللغة العربية والفرنسية في تشاد، حيث أسفرت المناقشات إلى إصدار كتاب. إلى جانب ذلك قدم المركز دورة دراسية حول الإسلام في منهج تدريب مستمرة، في حين تم إرسال مجموعة من الكاثوليكين لمصر لتعلم اللغة العربية. أوضح مشارك تشادي أن إتحاد كنائس الكوادر المسيحيين في تشاد يشجع على إنشاء إطار مماثل للمسلمين في تشاد من أجل تعزيز الحوار بين مثقفي الديانتين. بقدر القلق الذي يثيره التفاعل بين المجتمعات المحلية، اعتمد مركز المنى نهجاً يهدف إلى تعزيز التعايش و حياة مشتركة جيدة بين المجتمعين المسلم والمسيحي من خلال التنفيذ المشترك لمشاريع إمداد المياه وغيرها. في ظل الصراع الطائفي في وسط أفريقيا و خطر التواجد المستمر لجماعة بوكو حرام في نيجيريا، اتخذ مركز المنى إجراءات استباقية من أجل تعزيز السلم بين المجتمعات المحلية في تشاد. أطلق مشروع الانذار المبكر والاستجابة السريعة من أجل تشكيل مجموعة مياه السلام تتألف من المسلمين و المسيحيين. تلقت مجموعة من القادة السلميين تدريباً حول مناهج وأدوات تحويل الخلاف في سبتمبر 2014 من أجل تطبيق هذا المشروع على أرض الواقع.

3. الوقاية من العنف والتعامل مع الشباب المتطرفين:

مبادرة 2010 الحوارية في السجن الموريتانية

نوقشت التجربة الموريتانية في مجال الوقاية من العنف مع عالمين رئيسيين قادا مبادرة 2010 الحوارية مع سجناء سلفيين. وأوضح العالمان أن خطاب الحرب العالمية على الإرهاب في أعقاب هجمات 9 سبتمبر 2001 تُرجمت من قبل الأنظمة في منطقة الساحل عبر حملة اضطهاد وقمع للشباب السلفي. أزال سجن شخصيات وعلماء التيار السلفي في موريتانيا في أعقاب انقلاب 2005 عنصراً رئيسياً من شبكة الأمان التي وضعتها شخصيات سلفية منذ 2002 لمواجهة تجنيد الشباب الموريتاني من قبل الجماعات المسلحة. أكد خبير موريتاني في شؤون الجماعات المسلحة في منطقة الساحل أنّ هناك علاقة بين عمليات سجن العلماء السلفيين في 2005 وزيادة عدد المجندين الموريتانيين السلفيين ضمن الجماعات المسلحة في كل من مالي والجزائر المجاورتين.

بعد انقلاب 2008 خُففت الإجراءات الصارمة المُتخذة حول أنشطة السلفيين ما أرسى الأساس لمبادرة الحوار التي ترعاها الحكومة مع السجناء السلفيين في عام 2010. ففي هذا السياق اجتمعت حكومة محمد ولد عبد العزيز مع وفد من

علماء الدين الموريتانيين بما فيهم السلفيون الذين تم الافراج عنهم بعد عامين من السجن لإجراء سلسلة من المناقشات مع السجناء السلفيين. أوضح العالمان اللذان شاركا في مبادرة الحوار أنه بعد الحملة الدعائية التمهيدية (دورة تلفزيونية، وفد كبير من العلماء، والتغطية الإعلامية الكبيرة، إلخ) التي رُوّجت من خلالها الحكومة للمبادرة، كان على الحكومة أن تستوعب أنه من أجل أن يؤتي الحوار ثماره فإنّ على الحكومة أن تعتمد نهجاً أكثر تواضعاً.

تم استئناف الحوار مع مجموعة أصغر مكونة من 3 علماء ممن لديهم صداقية داخل التيار السلفي الجهادي، ليس فقط في موريتانيا، بل أيضاً في جميع أنحاء منطقتي الساحل و شمال أفريقيا. بعد التأمل في الدروس المُستفادة من مبادرة 2010 الحوارية التي أدت لإطلاق سراح نحو 50 سجيناً سلفياً أكد العالمان على ما يلي:

- يجب على العلماء المحلّيين الذين يمتازون بمصداقية في عين الجماعات الجهادية و في نفس الوقت هم على دراية و إلمام بالحجج الفقهية التي تستخدمها الجماعات المسلحة لتبرير العنف، إجراء الحوار.

- يجب على العلماء الذين يقودون الحوار الموافقة على الآراء التي أعرب عنها السجناء السلفيون إذا ما كانوا يتفوقون معها حتى إذا اعتبرت وجهات نظر متطرفة أو إرهابية من قبل الحكومة.

- أهمية توفير تدابير متابعة من أجل ضمان إطار للإدماج القانوني والاجتماعي والاقتصادي للسجناء المفرج عنهم.
- ضمانات حكومية.

- اعتبر تشجيع المشاركة السياسية للجماعات السلفية وسيلة لبعض السجناء السلفيين المفرج عنهم في المساهمة في بناء المجتمع من خلال الوسائل السياسية السلمية.

كان لنجاح مبادرة 2010 الحوارية تأثير ملحوظ على الاستقرار في موريتانيا. لفت خبير إلى واقع " الانخفاض الملحوظ في الهجمات ضد أهداف حكومية و ضد السياح، فضلا عن انخفاض انضمام الشباب السلفي الموريتاني للجماعات المسلحة في مالي بعد عام 2010 و حتى عملية سرفال العسكرية الفرنسية في 2013".

غير أن حوار 2010 لا يخلو من الانتقادات. مع عدم إنكار تحقيق الحوار لقدرة كبير من الوقاية من العنف، اعتبر أحد المشاركين أن المناقشات/المراجعات في السجن لم تصل إلى عمق التبرير العقائدي للعنف كوسيلة للتغيير. وأثار مشاركون موريتاني آخر قضية المشاركة السياسية من قبل التيار السلفي وتساءل عما إذا كان المشاركون الموريتانيون السلفيون قد أعادوا النظر في موقفهم تجاه الديمقراطية.

وفيما يتعلق بمسألة إمكانية تكرار نموذج الحوار الموريتاني لسنة 2010 في أماكن أخرى، يعتقد خبير في شؤون مالي أنّ السياق يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار: ففي مالي على سبيل المثال " يتم دعم العنف عن طريق المظالم التاريخية وليس الدينية ". وعبر الخبير عن أسفه حيال تواجد الإسلام في قلب الجدل و تحديده لجدول العمل في 2012-2013، في حين امتاز النقاش حول الإسلام بالصمت في شمال مالي". و ألح على "الحاجة الملحة لإطلاق مساحة للحوار في شمال مالي".

تركزت المناقشات بعدها على سبل منع العنف في منطقة الساحل، حيث أكد المشاركون على عدم وجود نهج واحد بإمكانه علاج التطرف العنيف، بل ينبغي اعتماد نهج شامل للمناقشات الدينية المذهبية بشأن شرعية و فعالية العنف، والوضع الثقافي، والتنمية، والسياسة الوطنية. و رأى أحد

المجانسة للمجتمعات القاطنة على الحدود بين البلدين أين تعيش مجتمعات الفولان والهوساوة.

تم تأسيس منظمات غير حكومية دينية جديدة بعد الانفتاح السياسي واعتماد دستور جديد في أوائل 1990، بما في ذلك الجمعية النيجيرية لنشر الإسلام في عام 1993. وأسس مالم يحيى محمّد الذي كان واحداً من تلاميذ الشيخ أجومي الجمعية النيجيرية لنشر الإسلام. وبسبب الاختلافات الفكرية، انقسمت إلى جمعيتين: إحياء السنة بقيادة مالم محمّد، (والذي عُوض بعد وفاته بسيدي شيب)، وجمعية الكتاب والسنة بقيادة عمر سليمان.

بعد تركيز المجموعتين على الوعظ في السنوات السابقة، بدأت في 2013 في الانخراط في العمل الخيري. مالت المجموعتان لتجنب المواجهة مع الحكومة إلا في حالات نادرة مثل حالة إقرار تعديل الدستور في 2010 مع المادة 3 التي تنص على الطبيعة العلمانية للدولة، والمادة 75 كضمان لحماية المادة 3 من خلال منع أي مراجعة مُستقبلية للدستور. وعندما فرضت الحكومة قوانين ضد الزواج المبكر للنساء ومنعت تعدد الزوجات، قامت كذلك احتجاجات عنيفة من قبل حركة إزالة. و تجدر الإشارة إلى أنه في مسائل الدستور و المرأة هاته، تعاونت إزالة مع الجماعات الصوفية التي لها إلى حد كبير نفس الموقف بشأن هذه المسألة. وثمة تطور آخر فيما يخص التفاعل بين إزالة والصوفية وهو أنه منذ توجه هذه الحركة إلى العمل الخيري فإن المواجهة مع الصوفية اختفت تقريباً. و مع ذلك فإن المواجهة المذهبية و المادية بين السلفية و الصوفية جُددت لدى الجيل الأصغر سنًا من أتباع كلي الجانبين. وقال مشارك مقرب من حركة إزالة أنه تجدر الإشارة إلى أنّ خريجي الدراسات الإسلامية الدارسين في مصر أكثر صدامية مع الصوفية من خريجي حركة إزالة الذين درسوا في المملكة العربية السعودية. ودفع هذا الصدام المتجدد بالصوفية لتأسيس رابطة شباب الإسلام بقيادة بوبكر من أجل مواجهة حركة إزالة.

تواجه حركة إزالة تحديًا من المجموعة الشيعية المتنامية في النيجر و شمال نيجيريا كذلك. بعد تحول إبراهيم يعقوب زعيم المجموعة للمذهب الشيعي، أصبح فرع من حركة إزالة شيعيًا. يعتقد مشارك مقرب من حركة إزالة بأن الحوار مع الجماعة الشيعية في نيجيريا و مرادي "صعب للغاية" لأن الشيعة بدأوا في قتل بعض علماء أهل السنة. في حين أبرز مشارك آخر دور إيران في تأجيج الاستقطاب في النيجر من خلال المساعدات الإنسانية المقترنة بالدعوة الشيعية.

المشاركين من النيجر أنه لا ينبغي إيلاء اهتمام لتدريب الكوادر التي تدير المؤسسات التي تشرف على الشؤون الدينية مثل المجالس الإسلامية العليا في بلدان المنطقة. وشدد الخبير التشادي على أهمية ودور المجتمع المدني في بناء التنوع والتعددية في مجتمعات الساحل. نظرًا للدور الذي تلعبه النساء في الديناميات الاجتماعية في منطقة الساحل، ينبغي إدماج القيادات النسائية للبنية الاجتماعية في عمليات تعزيز السلم. وأكد خبير موريتاني في علم اللاهوت المقارن أنّ العمل الفكري الواسع لا يزال قائمًا على مبررات فقهية لاستخدام العنف. كما أضاف " هل طبيعة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين سلمية أم عدائية؟ " حيث يعد هذا من بين المواضيع التي تحتاج لدراسة متأنية من قبل علماء الدين. بالنسبة له " يبدأ السلم أولاً في العقول ". أثار مشاركون موريتانيون آخرون مسألة الشرعية السياسية للأنظمة في المنطقة، و كيف أنّ افتقار الشرعية يعد بمثابة مبرر للتغيير العنيف و التجنيد في الشباب المحرومين. يعتقد المشاركون أنّ هذا الواقع من شأنه أن يحد من مشاريع التنمية لبعض الهيئات المحلية، الإقليمية أو الغربية. كان هناك توافق في الآراء فيما بين المشاركين على أنّ النهج الأمني الذي تقوم عليه بعض مبادرات "معالجة التطرف" يؤدي إلى نتائج عكسية.

4. حركة إزالة داخل المشهد الديني في النيجر و علاقتها مع شمال نيجيريا

كان الهدف من هذه الجلسة تعميق الفهم حول مكانة حركة إزالة في المشهد الديني في النيجر و شمال نيجيريا. قدم ثلاث مشاركين من بينهم اثنان مقربان جدًا من حركة إزالة توضيحاً حول الأصل، التوسع، و التفاعل الحالي للحركة مع الحركات الإسلامية الأخرى في النيجر. تعد حركة إزالة حركة دينية سلفية متمتة تهدف إلى " تنقية الإيمان " ومكافحة جميع أشكال الطقوس التي يرون بأنّه قد تمت إضافتها للممارسة الإسلامية من قبل الجماعات الصوفية. أسس الحركة أبو بكر محمود أجومي في شمال نيجيريا في 1970. خلافاً لما يعتقد به فإنّ الشيخ أجومي لم يدرس في المملكة العربية السعودية ولا في السودان. انتقل عدد من طلابه بعد سنوات قليلة لزندر و تاهوا و نيامي و مرادي في جنوب النيجر. ففي زندر دخلت حركة إزالة في مواجهات مع الجماعات الصوفية التيجانية، والقادرية، والبهائية. تمكن إسماعيل إدريس بن زكريا (مؤسس حركة إزالة في النيجر) في عام 1978 بعد دراسته في دوائر الشيخ أجومي في نيجيريا، من تأسيس حركته في جنوب النيجر بفضل التركيبة العرقية

إقامة معسكر. بالنسبة للخبير الموريتاني فمطالب أزواد التاريخية و موروث الانتفاضات والتخلف توازى مع وصول الجماعات الدينية المسلحة في أوائل 1990 في أعقاب الانقلاب في الجزائر.

انتقل النقاش بين المشاركين بعد هذا للحديث عن التحديات التي تواجه المبادرات الرامية لإيجاد حل سلمي للخلاف. أفاد أحد المشاركين في مالي بأن هناك ثلاث تحديات تواجه المفاوضات في العاصمة الجزائرية. أولاً، تم تهميش مؤسسات المجتمع المدني خلال عملية المفاوضات. ثانياً، أصبحت الأزمة في مالي قبلية، ما يشكل تحدياً أمام التمثيل على طاولة المفاوضات. ثالثاً، هناك تحدي في التعامل مع برامج نزع السلاح، التسريح وإعادة إدماج المقاتلين.

وبالنسبة للخبير مالي آخر "شكلت سنة 2013/2012 سنة مناقشة مكانة الإسلام في مالي. ولكن تم إسكات النقاش حول الإسلام في شمال مالي في 2014". ولكن يعتقد الخبير بأن هذا الأمر يشكل التحدي الرئيسي لأزمة مالي الحالية.

واختتم الخبير بالقول "حتى أولئك الذين وصلوا للشمال ممن كانوا في الجنوب يتم إسكاتهم وتخويفهم لقبهم من الجماعات المسلحة في الشمال في 2013/2012".

هذا وأوصى معظم المشاركين بأهمية تفعيل دور العلماء و المؤسسات الدينية في إطلاق حوار بين باماكو و الشمال. أبرز الخبير الموريتاني بأن المجلس الإسلامي الأعلى في مالي أجرى وساطة ناجحة أسفرت عن إطلاق سراح نحو 300 أسير حرب في مالي من قبل المجموعات المسلحة الأزوادية في غاو و تمبوكتو. بالنسبة لهذا الخبير فإن الجماعات الدينية المسلحة في أزواد تعترف بالشرعية المذهبية للمجلس الإسلامي الأعلى إلى درجة أنها اعتمدت رؤية هلال شهر رمضان لبدء الصوم. ذكر خبير آخر بأن المجلس الإسلامي الأعلى حاول إقامة حوار بين الشمال و الجنوب و لكن قُوضت جهود علماء الدين إثر ممارسة الضغط لاتخاذ مواقف سياسية معينة في ذروة الأزمة من جهة و جراء التحضير للتدخل العسكري من جهة أخرى.

أكد باحث تشادي على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه المجلس الإسلامي الأعلى من خلال مبادرة سلام، و لكن ينصح في الوقت ذاته بتوسيع عضوية المجلس لتشمل المذاهب الإسلامية الأخرى من أجل ضمان الحوار الناجح مع الجماعات المسلحة الدينية في الشمال. أصر أحد المشاركين في مالي على أنه "من دون وجود دعم من الحكومة فمن الصعب على المجلس تعميق الحوار".

بالنسبة لخبير موريتاني في شؤون الجماعات المسلحة ذات النزعة الدينية في منطقة الساحل، فقد كانت لأزمة تشيع زكري في أوساط حركة إزالة عواقب بعيدة المدى. أدت أزمة مرادي إلى حدوث انشقاق داخل حركة إزالة وظهور الجناح المتطرف الذي ترك جماعة زكري وسعى لمواجهة ما يُعتقد بالتسلل الشيعي في الأراضي السنية.

تختلف الرواية حول ما حدث بعد ذلك للجماعة المناهضة للزكري. فبعض الخبراء يعتقدون بأن المؤسس محمد يوسف، انضم إلى هذا الفرع لحركة إزالة قبل تركها من أجل تشكيل مجموعة أهل السنة للدعوة والجهاد في نيجيريا في عام 2002. و في أعقاب حملة القمع الدموية للحكومة النيجيرية على دعوة يوسف و جماعة الجهاد في عام 2009، أصبحت المجموعة راديكالية تعرف بإسم بوكو حرام. يعتقد خبراء آخرون بأن يوسف مؤسس حرمة بوكو حرام لم يكن أبداً عضواً في حركة إزالة.

5. التأثير الإقليمي للخلاف في مالي

عكست النقاشات التي دارت حول الخلاف في مالي خلفيات و انتماءات المشاركين المتنوعة. بالنسبة لمشارك من مالي أدت ثلاث عوامل رئيسية للأزمة الحالية في مالي. أولاً، الخلاف حول تفسير اتفاقات السلام في أعقاب الثورات الماضية في المنطقة الشمالية. ثانياً، دخول الجماعات المسلحة المتطرفة والوسائل اللوجيستية الهائلة التي حصلوا عليها بفضل الفدية التي كانوا يتقاضونها. ثالثاً، "الحرب غير المبررة ضد القذافي". اعتقد هذا المشارك بأن الحركة الوطنية لتحرير أزواد كانت "اختراعاً فرنسياً محض" شجع الجنود الطوارق في كتائب القذافي للعودة إلى شمال مالي "مقابل الحكم الذاتي". و تتناقض هذه الرواية مع تحليل خبير موريتاني في شؤون الساحل الذي يعتقد بأن الخلاف في مالي بين باماكو و مجموعات أزواد المسلحة في الشمال لا ينبغي أن ينحصر في التدخل الأجنبي (الجماعات الدينية المتطرفة و فرنسا)، حيث أنّ هناك عوامل محلية لعبت دوراً كبيراً إن لم يكن حاسماً في الخلاف المسلح في مالي. بالنسبة لهذا الخبير، ترجع مسألة الأزواد إلى أوائل عام 1960. إلى جانب ذلك، يشكل تهميش إقليم الأزواد الذي لا يمكن إنكاره، من حيث سياسات التنمية و مشاركة السلطة و الثروة، نتيجة للخيارات المحلية و الجيوسياسية لدى ولادة دولة ما بعد الاستعمار. من أجل إثبات مدى التخلف الذي يعرفه الجزء الشمالي للأزواد، أوضح الخبير في شؤون الساحل أنّ القوات التشادية التي شاركت في عملية سرفال الفرنسية اكتشفت لدى وصولها إلى شمال مالي و قبل البدء مهمتها وجوب حفر آبار للمياه من أجل

أوضح مشاركان من النيجر بأنّ هذه الأخيرة تعد أفقر دولة في منطقة الساحل و أفريقيا، كما يعاني شمال النيجر من نفس التحديات: الحوكمة السيئة، التهميش، التخلف و القمع. دفعت عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا في عام 2011 الحكومة في نيامي لاتخاذ تدابير متسّعة لمنع وقوع سيناريو مالي. شملت تلك التدابير استمالة القادة المحتملين من المقاتلين العائدين وعودهم بمشاريع تنموية في منطقة الطوارق الغنية بالنفط واليورانيوم كما هو الحال في منطقتي أزواغ وأيورو. نصح كلا المشاركين الطوارق بوجود حاجة ملحة لوضع وتنفيذ استراتيجية لوحدة وطنية من أجل استقرار المستدام. حيث يجب أن تتناول الاستراتيجية قضايا التنمية، التعليم، المواطنة، العدالة، المساواة، والإقرار بالهويات الثقافية العرقية في الدستور المعدل.

اتجهت المناقشة بعدها لبحث مبادرة المجلس الإسلامي الأعلى الحوارية. بالنسبة لخبير في شؤون مالي، هناك حاجة لإقامة حوار جنوب/جنوب قبل الاتجاه لإقامة حوار جنوب/شمال. يجب على الحوار معالجة ثلاث قضايا رئيسية: دور العلماء والمدارس الدينية، والمراجعات الفقهية بالنسبة لصلاحية العنف، والوضع السياسي للجماعات المسلحة في فترة ما بعد الخلاف. بالنسبة لمستقبل المصالحة، يعتقد الخبراء بضرورة الأخذ بعين الاعتبار كلّ من قضية اللاجئين (انتهاكات حقوق الإنسان) والبعد الإقليمي للخلاف. بشأن هذه المسألة الأخيرة، يعتقد مشاركون تشادي آخرون بأنّ هناك دروساً يجب تعلمها من الحرب الأهلية التشادية. كما اتفق الخبراء في النهاية على أنّ عدم تسوية الخلاف في مالي على أساس متين (العدالة و المصالحة، إلخ) سيكون له تأثير مباشر على التطرف في منطقة الساحل.

و بالنظر للتوزيع العرقي لقبائل الطوارق في منطقة الساحل، فإنّ الصراع في مالي يشكل مصدر قلق حقيقي في النيجر أيضاً. و

الأهداف التي تم تسطيرها لورشة العمل هذه تمثلت من جهة في تعميق المعرفة وتبادل التحليلات بخصوص خطوط التوتر والخلافات في منطقة الساحل، ومن جهة أخرى إنشاء أرضية للخبراء والجهات الفاعلة في منطقة الساحل من أجل التوصل إلى فهم جماعي مشترك لطبيعة التوترات والخلافات في المنطقة. فضلاً عن تحديد نقاط الدخول المحتملة لمبادرات تعزيز السلم. عرضت ورشة العمل مساحة مفيدة لتحديد الأعضاء المحتملين لمنصة خبراء الساحل. واقترح عدد من نقاط الدخول ومبادرات السلام المحتملة الوطنية أو عبر الإقليمية.

1. مالي: أوصى المشاركون بضرورة مواصلة التبادل من أجل إقامة حوار بين المجتمعات المحلية من خلال علماء الدين والمجلس الإسلامي.
2. موريتانيا: نظراً للطبيعة الضاغطة للتوترات العرقية وتهديد الوحدة الوطنية، نصح المشاركون بإطلاق مساحة للحوار بين الأطراف المعنية الموريتانية لمعالجة مسألة التنوع والمواطنة.
3. تم التوصية بإقامة ورشة عمل عبر إقليمية لمنطقة الساحل تركز على فهم حركة بوكو حرام. يعتقد أحد المشاركين بأنه نظراً لتمكن علماء الدين الموريتانيين من أصول الفقه الإسلامي فإن موريتانيا تعد أفضل مكان لإطلاق حوار حول المسائل الفقهية بين علماء المنطقة وخارجها لمنع العنف.
4. من أجل التصدي للتوترات بين الجماعات الإسلامية (السلفية / الصوفية، وما إلى ذلك)، اقترح المشاركون إقامة مساحات حوار وحلقات عمل تدريبية خاصة بكل بلد، يتم اختتامها بإقامة مؤتمر إقليمي للعلماء من أجل تعزيز السلم.

من أجل تزويد المشاركين بأساسيات تحليل وتحويل الخلاف: تم تقديم عرض حول تطور نظرية الخلاف والسلم. أعطى العرض لمحة عن الأدبيات الغربية والتقليد الإسلامي السائد في مسائل الخلاف والسلم. وأظهر الجزء التمهيدي إمكانية العمل بنظريات الخلاف والسلم الغربية التي سادت بعد كل من الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، في التقاليد الإسلامية وفي أعمال العلماء المسلمين باعتبارها مفاهيم شائعة تحتاج فقط لعكس تطبيقها من خلال استعمال المصطلحات التي تتوافق والإطار الثقافي لكل سياق. تعتقد أغلب المجموعات والفاعلين الدينيين بأن ترقية السلم يدخل في إطار عمل الخير، وعليه فإنه يمثل واجباً أخلاقياً ودينيّاً. وقد تم تأكيد وجهة النظر هذه بالإشارة إلى مرجعيات من القرآن و أحاديث الرسول محمد (ص). وقدم الجزء الثالث حول مناهج تحويل الخلاف جرداً للطرق الرئيسية والأكثر استخداماً من قبل ممتثني السلام. كما تم مناقشة ردود فعل الأمم المتحدة) صنع السلام - فرض السلام - حفظ السلام - بناء السلام) حول قضايا الخلاف. واختتم العرض بالتذكير بأن نجاح أي تدخل في أي خلاف مشروط بالقيام بتحليل جيد. وهكذا قدمت أداتين أساسيتين من أدوات تحليل الخلاف: شجرة الخلاف وتخطيط الخلاف. تم تقسيم المشاركين بعدها إلى مجموعتين وتم تعيين حالتي خلاف للعمل عليهما.

